المملكة المغربية

وزارة النقل واللوجستيك

اجتماع اللجنة الدائمة للسلامة الطرقية

25 يوليوز 2023

ترأس السيد محمد عبد الجليل، وزير النقل و اللوجيستيك الثلاثاء 25 يوليوز 2023 بالرباط أشغال اجتماع اللجنة الدائمة للسلامة الطرقية الذي خصص لدراسة ومناقشة حصيلة ومستجدات ملف السلامة الطرقية وتقديم بعض المشاريع الهيكلية الرامية إلى تحسين مؤشرات السلامة الطرقية ببلادنا.

في مستهل كلمته، ذكر السيد الوزير بأن اللجنة الدائمة للسلامة الطرقية تعد إطارا مشتركا للتنسيق والتعاون بين جميع المتدخلين في ملف السلامة الطرقية، وذلك بهدف ضمان التقائية ونجاعة الجهود التي تبذلها بلادنا لتحقيق الأهداف المسطرة في الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية للعشرية 2017-2026. كما أبرز بأن هذا الاجتماع يندرج في سياق تفعيل المقاربة التشاركية التي اعتمدتها وزارة النقل واللوجيستيك الرامية إلى إعطاء دينامية جديدة لحكامة تدبير ملف السلامة الطرقية من خلال التركيز على البعد الجهوي والمحلي وإعداد مخططات عمل جهوية للسلامة الطرقية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية والمحلية..

في هذا الإطار، أشار السيد الوزير إلى أن كل جهات المملكة تتوفر حاليا على برامج عمل خاصة بها تمت المصادقة عليها في إطار اللجن الجهوية للسلامة الطرقية التي يترأسها السادة الولاة. وقد مكنت هذه المقاربة من تفعيل اللجن الإقليمية للسلامة الطرقية التي يترأسها السادة العمال على مستوى أقاليم وعمالات المملكة، انبثق عنها اعتماد أكثر من 355 مشروعا وإجراءً بتكلفة مالية تناهز ملياري (02) درهم.. وتتوزع هذه المشاريع على أربعة محاور أساسية وهي التشوير الطرقي والبنية التحتية والتوعية والتحسيس والمراقبة الطرقية والإسعافات والتكفل بضحايا حوادث السير.

كما أشار السيد الوزير إلى أنه تماشيا مع المرسوم المحدث للجنة المشتركة بين الوزارات واللجنة الدائمة واللجن الجهوية للسلامة الطرقية، يتعين على اللجنة الدائمة القيام بتتبع وتقييم إنجاز مخططات العمل والبرامج الوطنية والجهوية. من هذا المنطلق، أبرز السيد الوزير إلى أنه يتعين التوفر أولا على مخططات العمل وطنيا وجهويا وكذلك وضع الآليات الضرورية لتتبعها وتقييمها. في هذا الصدد، دعا السيد الوزير إلى إيلاء أهمية بالغة إلى المخططات التي تم تقديمها خلال الاجتماع الأخير المنعقد بمناسبة اليوم الوطني للسلامة الطرقية 2023 وكذلك إلى تتبع وتقييم المخططات الجهوية التي ساهمت اللجنة الدائمة للسلامة في إعدادها من خلال مصالح وتمثيليات القطاعات على المستوين الجهوي والمحلي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية.

على صعيد أخر، أبرز السيد الوزير أن الحصيلة النهائية لحوادث السير برسم سنة 2022 سجلت تراجعا في عدد القتلى ضحايا حوادث السير بين سنة 2015 التي تعتبر السنة المرجعية للاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية وعدد القتلى المسجل سنة 2022 حيث انخفض العدد من 3.776 إلى 3.499 قتيل أي بنسبة 7,34%-. وعلى الرغم من إيجابية

هذه المؤشرات، فإنها تظل بعيدة عن الأهداف المرحلية المسطرة في الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية والمتمثلة في 30%-.

وبالرجوع إلى التشخيص الذي تم القيام به، ذكر السيد الوزير بأن إشكالية حوادث السير ببلادنا أصبحت متمركزة أساسا في ثلاثة رهانات استراتيجية وهي:

- حوادث السير التي تتورط فيها الدراجات النارية والتي تمثل ما يناهز 40% من العدد الإجمالي للوفيات؛
- حوادث السير التي يتورط فيها الراجلون بنسبة 25,4% من عدد الوفيات؛
- حوادث السير التي تتورط فيها مركبة واحدة حيث تمثل الوفيات الناجمة عنها 28% من مجموع الوفيات.

بناء عليه، طالب السيد الوزير بتقوية التنسيق وتوحيد الجهود مع اعتماد إجراءات ومشاريع عملية لها علاقة مباشرة بالرهانات الاستراتيجية.

من جهة أخرى ، أوضح السيد الوزير بأنه تم تحديد مجموعة من البرامج المندمجة من بينها البرنامجين المندمجين "الدراجة الآمنة" و "الحافلة الآمنة".

ويهدف البرنامج المندمج "الدراجة الآمنة" إلى الرفع من سلامة مستعملي الدراجات النارية من خلال الرفع من نسبة استعمال الخوذة الواقية التي تتوفر فيها معايير السلامة والتوعية والتواصل والتحسيس والمراقبة والزجر مع تفعيل المراقبة الآلية على هذه الفئة من خلال استغلال المخالفات التي يتم رصدها بواسطة أجهزة الرادار الثابت وتحيين وتعزيز الترسانة القانونية التي تخص هذه الفئة.

وفيما يتعلق ببرنامج "الحافلة الآمنة"، أبرز السيد الوزير أن الوزارة قامت بإعداد برنامج مندمج خاص بهذا القطاع يتمحور حول تحديث وعصرنة أسطول الحافلات وإدماج التكنولوجيات الحديثة لتأطير وتتبع سلوكات السائقين المهنيين المزاولين في هذا القطاع والتكوين المستمر للسائقين المهنيين ودعمه من طرف الإدارة علاوة على تطوير وتأهيل منظومة امتحانات نيل رخصة السياقة صنف «د» في شقيه النظري والتطبيقي وتسطير برنامج تواصلي خاص بهذه الفئة يدمج كل المتدخلين ويضمن نجاح تنزيل هذا الورش الإصلاحي.

وفي ختام كلمته، دعا السيد الوزير كافة المتدخلين لمواصلة التعبئة والانخراط في هذا الورش الوطني الكبير على مستوى التوعية والتحسيس والمراقبة الطرقية خصوصا في هذه الفترة الصيفية التي تتميز بارتفاع كبير في حركية السير والجولان.

وتجدر الإشارة إلى أن السيد وزير النقل و اللوجيستيك أشرف على هامش هذا الاجتماع على عملية توزيع 100 رادار محمول لفائدة الدرك الملكي و 15 رادارا مثبتة على متن المركبات

التابعة للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية. وتندرج هذه العملية في إطار تعزيز وتقوية المراقبة الطرقية لمخالفات قانون السير الرامية إلى تعزيز وتقوية مراقبة السرعة بالرادارات المحمولة وباستعمال رادارات من الجيل الجديد مثبتة على متن مركبات.